

السيدات والسادة

الحضور الكرام

يطيب لي في مستهل هذه الكلمة أن أرحب بكم جميعاً. واتمنى لأعمال هذه الندوة تحقيق اهدافها المنشودة تليتها لتطلعاتنا جميعاً في تعزيز وحماية حقوق المرأة.

ويأتي انعقاد هذه الندوة في إطار التعاون المثمر بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة لتكريس حقوق المرأة.

لقد شهدت اغلب بلدان العالم في العقود الاخيرة تحولاً على صعيد حقوق المرأة في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية انطلاقاً من الاعتراف والاقرار بأهمية حقوق المرأة وتعزيزها .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي لازالت المرأة في عالمنا اليوم وبخاصة في الدول العربية تواجه الكثير من التحديات والمعوقات فلا زال التمييز المجتمعي والقانوني بين الرجل والمرأة يقف حجر عثرة في طريق حصول المرأة على كافة حقوقها التي أقرتها الشرائع والأديان السماوية والمواثيق الدولية.

وهذا التمييز ينبغي أن يندثر وأصبح أمراً غير مقبول ونحن في الالفية الثانية لا سيما وأنه يعد أحد المعوقات أمام التنمية البشرية وتحقيق الاهداف الانمائية للألفية وهذا ما أشار اليه تقرير الامم المتحدة لعام 2011-2012 بشأن تقدم نساء العالم.

ولعل أهم ما يواجه المرأة أن لا يكون وجودها شكلياً وحضورها دعائياً لذا ينبغي أن نؤسس لثقافة جديدة وأن تساهم المرأة في معركة البناء الفكري والحضاري وعلى المرأة مباشرة هذا الدور دون انتظار الاخرين للاعتراف بدورها الاساسي.

ولا شك ان حصول المرأة على كافة حقوقها هي إحدى مقاييس تقدم الدول فالمجتمعات المتقدمة تجد للمرأة حضورها الواثق فيه وأول سمة للمجتمعات غير المتقدمة هو انحسار المرأة وانقطاعها على العمل والتعليم والتمثيل السياسي والاجتماعي.

ولاشك ايضا أن للتعليم والثقافة دور فاعل في ترسيخ أهمية دور المرأة في المجتمع حيث لا يمكن أن تتقدم المجتمعات بدون مشاركة المرأة.

الحضور الكرام

أن ديننا الحنيف قد حفظ للمرأة كرامتها وسان انسانيتها ومن عليها بمسؤوليات كثيرة يأتي في مقدمتها رعاية أسرتها لذلك تحتاج المرأة إلى المزيد من الدعم القانوني والاجتماعي للحصول على حقوقها كاملة تأسيساً على ما كرسه الشريعة الاسلامية الغراء والمواثيق الدولية من مساواة المرأة بالرجل.

فقد قرر الاسلام اولاً ان المرأة والرجل خلقا من اصل واحد ولهذا فالنساء والرجال في الانسانية سواء لقوله تعالى (يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيراً ونساء).

كما قرر الاسلام أن النساء يماثلن الرجال في القدر والمكانة ولا ينقصن منهن ابدا كونهن نساء وهذا ما أكده رسولنا الكريم سيدنا محمد بأن " النساء شقائق الرجال".

وإذا كانت هذه الاتفاقية قد اتت لترسخ الحقوق التي يجب على الدول اقرارها للنساء وتفصلها على كافة اوجه الحياة العامة والخاصة للنساء فأن العديد من الدول ومنها دولنا العربية لا تزال تنكر على المرأة بعض الحقوق حتى تلك الحقوق المتأصلة واهمها حق العيش والعيش بكرامة كما جاء في المادتين الاولى والثالثة من شرعة حقوق الانسان فهاتين المادتين تتناقضان مع كيفية تعامل قوانين بعض الدول واعرافها وتقاليدها مع الجرائم المرتكبة بحق النساء باسم الشرف.

يجب عدم التقليل او الاستخفاف بقدرة البنود الاجتماعية على كبح مسيرة التغيير باتجاه تحقيق المساواة وازالة التمييز بحق المرأة. ولا غرو أن التطور في المفاهيم الاجتماعية تتطلب مخاضاً طويلاً وتراكمات لخطوات عديدة الا أن التطور في القوانين يساهم في انضاج التغيير الاجتماعي بسرعة أكبر وهذا ما ينبغي على المجتمعات العربية السير فيه لضمان سرعة حصول المرأة على كافة حقوقها.

وختاماً لا يساورني أدنى شك أن مناقشاتكم واسهاماتكم في هذه الندوة سوف يكون لها بالغ الاثر في تلبية تطلعاتنا وتحقيق الاهداف المنشودة من هذه الندوة.

وففكم الله،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،